مجلة المعجمية - تونس

ع 18-19

2003

المعنى وأقسام الكلم
في التراث النحويّ العربيّ

رمزي منير بعلبكي

من أشهر أبيات ألفيّة ابن مالك هذا البيت الذي يرد في مبحثها الأوّل، باب الكلام وما يتألّف منه :

بالجرّ والتنوين والنِّدا وألْ ومُسْنَد للاسم تمييزٌ حَصَلْ

فهذا البيت من أكثر أبيات الألفية تردّدًا على ألسنة المشتغلين بالنحو، علاوةً على أنه معتمَدُ كثيرٍ من واضعي كتب النحو المدرسيّة، يتّخذونه مصدرًا موثوقًا في حدّ الاسم. وليس قصدُنا في هذا المقام أن ننظر في صُلوح كلام ابن مالك – أو غيره من النحويّين – حدًّا للاسم على ما تقتضيه أصول الحدود؛ فقد أغنانا عن ذلك نحاةٌ تَصَدّوا لحدود رَسْمَها من سَبَقهم، سواءٌ في ذلك الاسم والفعل والحرف[1]، بَلْهَ ما نبّه عليهِ نفرٌ من المُحْدَثين[2] ممّن عُني بنقد القسمة الثلاثية للكلام أو اقترح لها بدائل قد تُسعف – بسبب من تنويع الأقسام تنويعًا أكبر – على تجاوز بعض من الاضطراب والتخليط اللذين نتجا عن هذه القسمة، القابلة بطبيعتها ألا تنماز أنواعها وأن تتداخل مكوِّناتُ كل نوع تداخلاً يمتنع معه التفرقةُ الحاسمة بينها فيمتنع الحدُّ الصحيح لأيٍّ منها. بل قصدُنا أن ننظر في المعايير التي استند إليها النحويّون في التمييز بين أقسام الكلم كافّةً وأن نبيّن أيّ موقع يقع المعنى عندهم بين تلك المعايير. وهذا

(1) انظر مثلاً ما ذكره الزجّاجيّ في «باب معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف»، في الإيضاح ص (48–55)، وابن فارس في «باب أقسام الكلام» في الصاحبيّ ص 82–86، وما توسّع فيه البطليوسيّ في إصلاح الخلل ص 7–11. ومن شديد نقد البطليوسيّ اضطرابَ النحويّين في هذا الباب قولُه : «إن العجب ليطول من قوم يعتقدون مثل هذه الأشياء حدودًا، وهم أئمّة مشهورون! ولو سمعت ذلك ولم تره منصوصًا عليه لما صدّقتَه ؛ فيجب أن يقال فيها : إنها رسوم سلكوا بها مسلك التقريب، لا حدود» (إصلاح الخلل ص 11).

(2) من هؤلاء مهدي المخزومي (في النحو العربي ص 45 وما بعدها)، وتمّام حسّان (اللغة العربيّة معناها ومبناها ص 186–211)، وفؤاد ترزي (في أصول اللغو والنحو ص 139–150)، ومجمل كتاب فاضل مصطفى الساقي : أقسام الكلام العربي.

موضوع القسم الأوّل من البحث . وإلى ذلك سوف نعمد -في البحث عن دور المعنى خارج نظريّة النحو التقليديّة- إلى تخصيص القسمين الثاني والثالث من البحث لدراسة موقفين بارزين يخالفان بعض أحكام النظريّة التقليديّة ويجعلان المعنى عمادَهما في تقسيم الكلام، أعني بالأوّل مجموع ما أورده المشتغلون بعلم الوضع في هذه المسألة ؛ وبالثاني مجموع آراء علَم فذّ من أعلام النحاة، وهو أبو القاسم السهيليّ (المتوفّى عام 581 هـ)، ففيها من الخروج على إجماع أهل الصنعة ومن العناية بالمعنى في تفسير الظواهر النحويّة وتأويل التراكيب ما يتعيّن إنعام النظر فيه والوقوف على مُراد صاحبه منه باعتباره ظاهرةً فريدة في تاريخ الفكر النحويّ العربيّ. ومع أن السهيليّ أحدثُ زمنًا من الوضعيّين فقد اخترنا أن نقدّم دراستهم عليه في هذا البحث لأن آراءهم تمثّل نهجًا مستمرًا في التأليف اللغويّ، خلافًا لآرائه التي لم تَحْظ بمثل هذا الاستمرار.

أوّلا : في النظريّة النحويّة التقليديّة :

الراجح أن سيبويه (المتوفىّ عام 177 هـ) هو الذي أرسى القسمة الثلاثيّة للكلام[1]، ولسنا نعرف أنه قد سبُق إلى محاولة التفرقة بين أقسام الكلام الثلاثة بوضع حدٍّ، أو ما يشبه الحدّ، لكلّ منها. وقد صدّر كتابَه بذكر أقسام الكلم في باب أسماه «علم ما الكلم من العربيّة» إدراكًا منه لأوّليّة هذا المبحث الذي عليه ينبني ما لا يكاد يُحصر من الأحكام النحويّة. وإذ إن لمادّة الكتاب وآراء واضعه أثرًا كبيرًا في تكوين النظريّة النحويّة العربيّة، يحسن بنا ذكرُ ما أورده سيبويه في هذا الباب تمهيدًا لتعقّبنا أثره في النحويّين بعده : «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم رجلٌ وفَرَس وحائط. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع. . . وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثُمّ وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحو هذا»[2].

---

(1) لا يعنينا في هذا الموضع أن يكون سيبويه -وسائر النحاة- قد تأثروا بالنحو اليونانيّ أو لم يتأثروا به في قسمتهم الكلام، فذاك مبحث آخر ليس في نيّتنا أن نخوض فيه هنا. ويمكن الرجوع إلى كتاب Versteegh (1977) الذي يبسط فيه نظريته عن تأثر نحاة العرب بالنحو اليوناني، وإلى ردّ تروبو (1978) عليه في مسألة أقسام الكلام تحديدًا («نشأة النحو العربي» ص 120-128). وانظر أيضا : « نظرة جديدة في قضيّة أقسام الكلم» ص 43 وما بعدها.

(2) الكتاب 1/ 2.

وسواءٌ أكان ما ذكره سيبويه في كلٍّ من هذه الأقسام الثلاثة واقعًا في حيِّز الحدّ أم لا[5] – وهو أمرٌ ألزمنا نفسنا عدم الخوض فيه– فاللافت في النصّ بجملته التفاوتُ بين المعايير التي استند إليها سيبويه في شروحه الأقسام الثلاثة، أو القسمين الأخيرين فحسب، باعتبار كلامه عن الاسم لا يعدو، على حدّ قول ابن فارس، أن يكون تمثيلاً[6]، وإن كنّا نميل إلى الاعتقاد بأنه قد جعل معيار الاسم صرفيًّا، لا نحويًّا، بدليل أنه مثّل عليه بكلمات غير منظومة في سياق، وبأنه أدخل في حُسبانه معنى المفردة على ما يوحي به تنويعه أمثلته الثلاثة بين عاقل وغير عاقل من حيوان وجماد. أما الفعل فقد حكّم فيه سيبويه، في المقام الأوّل، معيار المعنى لجهة دلالته على الزمن، ولم يغفل المعيار الصرفيّ إذ ذكر أن له أبنية كثيرة يميَّز بها. وأما الحرف فلم يذكر فيه سوى المعيار المعنويّ مكتفيًا بالتمثيل عليه وبنفي كونه اسمًا أو فعلاً على ما رَسَمَه في ذينك القسمين السابقين. والذي يعنينا في هذا البحث –وتحديدًا في جزئه هذا المخصَّص للنظرية النحويّة التقليديّة– أمورٌ ثلاثة سوف يتبيّن في بقيّة البحث سببُ إفرادنا لها دون سائر ما يستحقّ الدرس والتمحيص. وهذه الأمور هي التالية :

(1) أن سيبويه لم يلتزم، في الأقسام الثلاثة جميعًا، معيارًا واحدًا، صرفيًّا كان أم نحويًّا أم معنويًّا، فيكونَ معيارًا مشتركًا بينها يحكّم للتفرقة بين كل قسم وما عداه.

(2) أنه قد اعتمد في نصّه معيارين أساسيّين في معرض تفرقته بين أقسام الكلام، وهما المعيار الصرفيّ والمعيار المعنويّ أو الدلاليّ، ولم يستخدم ما يمكن أن يصنَّف معيارًا نحويًّا أو تركيبيًّا[7].

(3) أن «حَدَّهُ» الحرفَ –على اقتضابه ونزعته إلى النفي لا إلى الإثبات–

---

(5) انظر دراسة Suleiman (1995) التي يحلّل فيها باب «علم ما الكلم من العربيّة» في كتاب سيبويه، ولا سيّما من حيث طبيعته المنطقيّة والمسلّمات التي يتضمّنها.

(6) في عبارة ابن فارس : «وهذا عندنا تمثيل، وما أراد سيبويه به التحديد» (الصاحبيّ ص 42). وانظر قول الزجاجيّ : «وأما سيبويه فلم يحدّ الاسم حدًّا يفصله عن غيره، ولكنّه مثّله فقال ....» (الإيضاح ص 41). وقول ابن الأنباري : «وإنما اكتفى فيه بالمثال» (أسرار العربيّة ص 10).

(7) نفترض في هذا البحث أن أنواع المعايير التي تصحّ في التفرقة بين أقسام الكلم هي المعايير الشكليّة (أي الصرفيّة)، والتركيبيّة (أي النحويّة)، والمعنويّة (أي الدلاليّة). وهذا الافتراض هو الأكثر شيوعًا في الدراسات اللغويّة التقليديّة، وإن يكن في الدراسات اللسانيّة الحديثة، عند البنويّين والتوليديّين مثلاً، نزعة إلى الخروج عن هذه القسمة التقليديّة.

يتضمّن معياراً معنويّاً. [illegible] معنى أن المعنى كامن في الحرف، وذلك لعدم نصّه على عكس ذلك. ومدار المسألة أن معظم النحاة المتأخّرين لم يتّبعوا ما في نصّ سيبويه خلافًا لعادتهم[8]، إذ يكاد إجماعهم ينعقد على أن للحرف معنى في غيره لا في نفسه، على ما سنبيّن في موضع لاحق[9].

وإن كان متأخّرو النحاة قد خالفوا سيبويه في مكمن معنى الحرف، فإنهم قد اتّبعوه بما يشبه الإجماع في كون القسمة ثلاثيّة[10]، واتّبعوه أيضًا في أن شروح حدودهم تضمّنت معايير صرفيّة ومعايير معنويّة كالتي جاءت في كلامه الذي صدّر به كتابه[11]. إلا أننا نقع في تاريخ النحو العربيّ على تطوّرين بارزين في مقاربة أقسام الكلم، يتعلّق أوّلهما بأوّل الأمور الثلاثة التي أدرجناها أعلاه ؛ ويتعلّق ثانيها بثالث تلك الأمور، وسوف نرجئ البحث فيه إلى ما بعد ذكرنا التطوّر الأوّل وما بعد استعراضنا -استيفاءً للأمر الثاني- أنواع المعايير التي استخدمها النحاة في حدود أقسام الكلم. وسوف نحاول أن نبيّن أنّ النظريّة النحويّة التقليديّة، وإن لم تُغفل المعنى في باب أقسام الكلم،

(8) للتوسّع في أحد أبواب النحو الكبرى التي يبدو أن متأخّري النحاة لم يتبعوا فيه سيبويه بل استقلّوا عنه استقلالاً بيّنًا، انظر دراسة Baalbaki (2001) عن باب الفاء التي يُنصب بعدها الفعل المضارع بأن مضمرة، وبخاصة ص 202-206.

(9) للتوسّع في مفهوم الحرف وعلاقته بالمعنى، انظر Gully (1995)، وبخاصة الفصل الخامس، ص 116 وما بعدها.

(10) ذكر السيوطيّ أن أبا جعفر بن صابر زاد قسمًا رابعًا سمّاه «الخالفة»، وهو اسم الفعل، ولسنا نعلم أنه تبع فيما ذهب إليه. انظر : الاشباه والنظائر 3/ 2، والهمع 2/ 105. وإلى ذلك يُشعرنا استخدامُهم مصطلحات من مثل «الحرف المشبّه بالفعل» و «اسم الفعل» أنهم حاولوا، من خلال الالتزام بالقسمة الثلاثيّة، أن يبتدعوا مخارج تعوّض عن محدوديّة تلك القسمة واشتمال أحد مكوّناتها -وهوالاسم- على أسماء العلم والضمائر والصفات وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط، وما إلى ذلك مما يجعل حدّ الاسم متعذّرًا إذا كان المراد أن يصحّ في جميع تلك المكوّنات.

(11) من الملاحظ أن النحويين، رغم المعايير التي اعتمدوها في التفرقة بين أقسام الكلم الثلاثة، استطاعوا أن يُضفوا مرونة كبيرة على القسمة الثلاثيّة عندما أقروا بمبدأ انتقال الكلمة من قسم إلى آخر. من ذلك قولهم إن «على» و«عن» -وهما في الأصل حرفان - قد تكونان اسمين إذا وليهما اسم، نحو : من على كذا، أو من عن كذا (أمالي ابن الشجري 2/ 226-229 ؛ وقارن أوضح المسالك 3/ 51 و 56-57)؛ ومنه أيضًا أن الكاف قد تكون حرفيّة -وهو الأصل- وقد تكون اسميّة إذا كانت بمعنى مثل (الكتاب 1/ 83 و203، والمقتضب 4/ 130-142). ولا ريب أن اختلاف اللهجات قد ألجأهم إلى القول بتحوّل انتماء اللفظ إلى أحد الأقسام الثلاثة، ولذا نرى أنهم جعلوا «خلا» و«حاشا» فعلين أو حرفين (رصف المباني ص 178-180 و185-186)، و«لعلّ» و «متى» حرفين مشبّهين بالفعل أو حرفي جرّ (شرح ابن عقيل ص 301-302، وشرح الأشموني 2/ 274)، و«منذ» و«مذ» اسمين أو حرفين (أسرار العربيّة ص 270-274). وانظر أيضًا Baalbaki (1995) للتوسّع في نقل النحويين للألفاظ من قسم كلاميّ إلى آخر، وعلاقة ذلك بالنظريّة النحويّة بجملتها.

لم تُولِه العناية والاهتمام على نحو مطّرد، أو لم تستثمره إلى مداه الأقصى خلافًا لما نقع عليه في علم الوضع أو في آراء السهيليّ في المبحث نفسه.

أمّا التطوّر الأوّل الذي يستوقف الباحث فكلام ابن السرّاج (المتوفى سنة 316 هـ) في مَطالع كتابه «الأصول في النحو» : «ولـمّا كنتُ لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلّم، احتجتُ إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلّم : فالاسم تخصّه أشياء يُعتبر بها، منها أن يقال : إن الاسم ما جاز أن يُخبر عنه، نحو قولك : عمرو منطلقٌ، وقام بكرٌ ؛ والفعل ما كان خبرًا ولا يجوز أن يُخبر عنه، نحو قولك : أخوك يقوم، وقام أخوك، فيكون حديثًا عن الأخ، ولا يجوز أن تقول : ذهب يقوم، ولا يقوم يجلس ؛ [و] الحروف ما لا يجوز أن يُخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبرًا نحو : من وإلى»[12]. وكأنّ ابن السرّاج قد استشعر الحاجة إلى معيار واحد تُعرض عليه أقسامُ الكلم الثلاثةُ، ووجد في الإخبار معيارًا نحويًا تركيبيًا يصحّ الاستناد إليه في التفرقة بين الأقسام جميعًا[13]. ولا ريب أن اختيار ابن السرّاج هذا المعيار كان موفّقًا من ناحية أخرى، وهي أنّ الإخبار، أو الإسناد، هو عماد الجملة بنوعيها وأنه أساس تركيب الكلم ونظمه، فتحكيمُه في أقسام الكلم جاء منسجمًا مع أهميّته في سائر أقسام النظريّة النحويّة، ومصداقًا لقول من قال : «مازال النحو مجنونًا حتى عقّله ابن السرّاج بأصوله»[14]، ذلك أنه -فيما نعلم- أوّل من حكّم معيارًا واحدًا في الأقسام الثلاثة فاطّرد النظر فيها، وبعد أن اطمأنّ إلى ذلك ذكر علامات يُعرف بها كل قسم فجاءت تلك العلاماتُ تعزّزُ حكمًا قد ثبت واستقرّ. وجليٌّ أن ما حدا بابن السرّاج إلى توحيد المعيار إنما هو تقريبه على المتعلّم[15]، وهو إقرار منه بأن اختلاف المعايير -على ما صنع

---

(12) الأصول في النحو 1/ 37.

(13) لعلّ الأخفش الأوسط (المتوفى سنة 215 هـ) هو أوّل من جعل الإخبار معيارًا في حدٍّ واحد من أقسام الكلم، وهو الاسم، إذ نقل عنه الزجاجيّ أنه قال : «الاسم ما جاز فيه نفعني وضربني»، أي أن الاسم ما جاز أن يُسند إليه أو يُخبَر عنه ؛ انظر : الإيضاح في علل النحو ص 41.

(14) انظر : معجم الأدباء ص 2516، وبغية الوعاة 1/ 409.

(15) من الملاحظ أيضًا أن ابن السرّاج في كتابه «الموجز في النحو» (ص 27)، وهو كتاب تعليميّ في المقام الأوّل، أورد الفكرة نفسها على نحو مختصر جاعلاً الإخبار فيصلَ التفرقة بين الأقسام الثلاثة : «فالاسم ما جاز أن تُخبر عنه نحو : عمرو منطلق، ورجل في الدار ؛ والفعل ما كان خبرًا ولا يجوز أن يُخبر عنه. وما أمرت به . . . ؛ والحرف ما لا يجوز أن يكون خبرًا ولا يخبر عنه . . .».

متقدّمو النحاة- يفضي إلى اضطراب وتعقيد غير مسوّغين.

إلا أن صنيع ابن السرّاج لم يَلْقَ صدى كبيراً عند النحاة بعده[16]، فظلّ اختلاف المعايير غالبًا على تناولهم أقسام الكلم الثلاثة، حتى في المؤلّفات التي وُضعت لغرض تعليميّ. ومؤدّى ذلك أن المعنى لم يحظ بأن يكون معيارًا أوحد يفصل بين أقسام الكلم ويكون الضابط لما يدخل تحت كلٍّ منها، على نحو ما كان الإخبار في مذهب ابن السرّاج. نعم، لقد انتهت النظريّة النحويّة إلى التفرقة بين الاسم والفعل والحرف من حيث دلالة كلٍّ على المعنى، فالاسم «ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة من الاقتران»، والفعل «ما دلّ على اقتران حدث بزمان»، والحرف «ما دلّ على معنى في غيره»[17]، إلا أن علامات كل قسم أو سماته التركيبيّة ما تلبث -حتى عند من أثبت المعنى في حدّ كلّ قسم- أن تُلحق بذكر المعنى وتدخل في الحدّ، كأن تُلحق العبارة الخاصّة بالحرف بقيد من مثل : «ومن ثمّ لم ينفكّ من اسم أو فعل يصحبه»[18] فيدخل التركيبُ شريكًا للمعنى في حدّ الحرف، مثلاً.

وأما الأمر الثاني الذي ألمحنا إليه أعلاه، وهو أن سيبويه قد اعتمد في تفرقته بين أقسام الكلم معايير صرفيّة وأخرى معنويّة، فقد وسّعه مَن بعده بإضافة معايير نحويّة، كما مرّ، وبالتوسّع في المعايير المعنويّة أو الدلاليّة. إلا أن نصيب المعايير المعنويّة ظلّ دون نصيب المعاني الصرفية، ودون نصيب المعايير النحويّة على وجه الخصوص[19]. وليس أدلّ على ذلك من أن

(16) ممّن تابع ابنَ السرّاج في جعل الإخبار معيارًا مشتركًا بين الأقسام الثلاثة ابن مُعْط في قوله «إن المنطوق به إما أن يدلّ على معنى يصحّ الإخبار عنه وهو الاسم، وإما أن يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل، وإما أن لا يصحّ الإخبار عنه ولا به وهو الحرف» (الأشباه والنظائر 2/ 3 ؛ وانظر أيضًا : التفسير الكبير 1/ 32-33). ويبدو أن الاحتكام إلى المنطق قد أسهم في تجنُّب كثير من النحاة القولَ بهذا المعيار المشترك، وذلك أن ثمّة، من الناحية النظرية، قسمًا رابعًا هو ما يُخبر عنه لا به، وهو قسم غير واقع وإن كان مما يفترضه التوازي بين الأقسام. انظر هذا الاستدلال في كلام ابن إياز كما نقله السيوطي (الأشباه والنظائر 2/ 3)، وقارن Guillaume (1988)، ص 33. ومما يمكن أن يوازَى به في هذا المجال إسنادُ الأسماء فهو، بخلاف الإسناد في أقسام الكلام الثلاثة نفسها، على أربعة أقسام تستنفد الاحتمالات المنطقيّة جميعًا : «قسم يُسند إليه وهو الغالب، وقسم لا يُسند ولا يُسند إليه كالظروف . . . وقسم يُسند ولا يُسند إليه كأسماء الأفعال، وقسم يسند إليه ولا يسند كالتاء من ضربتُ . . .» (الأشباه والنظائر 2/ 4-5).

(17) انظر العبارات الثلاث هذه في شرح المفصّل 1/ 22 و2/ 7 و 2/ 8 على التوالي.

(18) شرح المفصّل 8/ 2.

(19) يحسن التنبيه على أننا، طلبًا للتسهيل وتجنّبًا لإعادة النظر في النصوص النحوية التي نثبتها هنا، نتبع النحويين في تفرقتهم بين الصرفيّ والنحويّ وإن كنا نرى أن هذه التفرقة، على أوضاعهم هم، قد لا تتسم بالدقة في بعض جوانبها، ولا سيّما في عدم التفرقة بين المستويين الصرفيّ والتصريفيّ. ولمزيد من التفصيل، انظر : فقه العربية المقارن ص 119-121.

نستعرض هذه المعايير كما وردت في المصادر النحويّة، وقد أغنانا السيوطيّ عن تعقُّبها فَسَرْدَها في كلامه على الأسماء وعلى الأفعال في «الأشباه والنظائر» وسمّاها علامات الاسم وعلامات الفعل؛ وأمّا الحرف فلم يُجْمله في سرده هذا، وسبب ذلك ما ذكره، في مؤلّف آخر، هو أن «الحرف لا علامة له»[20]، على حدّ قوله. وسوف نصنّف هذه «العلامات» التي ذكرها السيوطيّ في الأسماء والأفعال باعتبارها معايير صرفيّة أو نحويّة (على أوضاع النحويين) أو معنويّة.

ففي باب الاسم يقول السيوطيّ : «تتبّعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة، وهي (1) الجرّ (2) وحروفه (3) والتنوين (4) والنداء (5) وأل (6) والإسناد إليه (7) وإضافته (8) والإضافة إليه (9) والإشارة إلى مسمّاه (10) وعود الضمير إليه (11) وإبدال اسم صريح منه (12) والإخبار به مع مباشرة الفعل (13) وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه ...(14) ونعته (15) وجمعه تصحيحًا (16) وتكسيره (17) وتصغيره ... (18) وتثنيته (19) وتذكيره (20) وتأنيثه (21) ولحوق ياء النسبة له ... (22) وكونه فاعلا (23) أو مفعولا ...(24) وكونه عبارةً عن شخص (25) ودخول لام الابتداء (26) وواو الحال ... (27) [و] لحوق ألف الندبة (28) وترخيمه (29) وكونه مضمرًا (30) أو علمًا (31) أو مفردًا منكّرًا (32) أو تمييزًا (33) أو منصوبًا حالاً»[21].

ويمكن تقسيم هذه «العلامات» أو المعايير إلى معايير صرفيّة ونحويّة ومعنويّة[22] على الوجه التالي :

أ - المعايير الصرفيّة عشرة، وهي : الثالث، والخامس، والخامس عشر إلى الحادي والعشرين، والحادي والثلاثون.

---

(20) الهمع 1/ 9.

(21) الأشباه والنظائر 2/ 4، والترقيم زيادة منّا.

(22) يحسن التنبيه على أننا قد نقع في بعض التصانيف على عبارة «العلامات المعنويّة»، والمراد بها معناها النحويّ لا الدلاليّ. من ذلك، مثلاً، أن الرازيّ قد جعل علامات الاسم لفظيّة أو معنويّة، فاللفظيّة عنده مزيج من الصرفيّ والنحويّ عند النحاة (كحرف التعريف، وحرف الجرّ، وياء التصغير، وحرفي التثنية والجمع)؛ أما المعنويّة فيقابلها عند النحاة العلامات النحويّة (ككون الاسم موصوفًا، وصفة، وفاعلاً، ومفعولاً، ومضافًا إليه، ومخبَرًا عنه، ومستحقًا للإعراب بأصل الوضع). انظر : التفسير الكبير 1/ 30.

ب - المعايير النحويّة[23] عشرون، وهي : الأول، والثاني، والرابع، والسادس، والسابع، والثامن، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر، والرابع عشر، والثاني والعشرون، والثالث والعشرون، والخامس والعشرون حتى الثلاثين، والثاني والثلاثون، والثالث والثلاثون.

ج - المعايير المعنوية ثلاثة، وهي : التاسع، والثالث عشر، والرابع والعشرون.

وعلاوةً على ما قد يوحي به عدد مكوّنات كل معيار من عناية النحويّين به في كلامهم على أقسام الكلم، لم نعهد النحويّين، في سائر أبواب النحو، يستخدمون المعنى في تبيان خصائص الأسماء - أو الأفعال أو الحروف- في حين أن معاييرهم الصرفيّة والنحويّة مطّردة الاستخدام على ما نرى في حججهم حين يختلفون في فعليّة الكلمة أو اسميّتها أو حرفيّتها[24].

وبَدَهيٌّ ألاّ يكون نصيب الفعل من العناية بالمعايير المعنويّة بأكثر من نصيب الاسم. ولعل في النصّ التالي الذي أورده السيوطيّ في باب الفعل ما يثبت ذلك : «جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة، وهي (1) تاء الفاعل (2) وياؤه (3) وتاء التأنيث الساكنة (4) وقد (5) والسين (6) وسوف (7) ولو (8) والنواصب (9) والجوازم (10) وأحرف المضارعة (11) ونونا التوكيد (12) واتصاله بضمير الرفع البارز (13) ولزومه مع ياء المتكلّم نون الوقاية (14) وتغيير صيغه لاختلاف الزمان»[25]. إن هذه المعايير جلّها صرفيّ (الثالث، والعاشر، والحادي عشر، والثالث عشر) أو نحويّ

---

(23) جعلنا النداء ودخول ألف الندبة والترخيم علامات نحويّة على ما يذهب إليه النحاة في أسلوب النداء باعتباره مفعولاً به لفعل نداء محذوف. ولا ريب أن هذه «العلامات» قد تصح علامات صرفيّة باعتبار اللفظ المفرد خارج السياق. ولعل في فصلنا بين العلامات أو المعايير الصرفيّة والأخرى النحويّة جَوْرًا لا بُدّ منه، وليس بمستغرَب أن يناقش تلك القسمة -في مواضع بعينها- من يرى تعسُّفًا في الفصل؛ والجواب عن ذلك أننا حكّمنا النظريّة النحويّة العربيّة في إطار بحثنا في أمر متعلّق بطبيعة الفكر النحويّ، وأنّ المراد من قسمة المعايير التي أوردناها معرفة أثر المعنى في تلك القسمة وليس التعرّض لتفصيلات الفروق بين ماهو صرفيّ ونحويّ. وانظر الهامش 26 أدناه.

(24) لبيان ذلك يمكن الرجوع إلى حجج البصريين والكوفيين التي عرضها ابن الأنباري في تبيان خلافهم في فعليّة أو اسميّة «نعمَ» و«بئس» (الإنصاف 1/ 97-120)، وفي فعليّة أو اسميّة «أفعل» في التعجّب (1/ 120-148)، وفي فعليّة أو حرفيّة «حاشا» (1/ 278-287)؛ فحججهم بمجملها صرفيّة ونحويّة تتوالى باحتمالاتها وتقلّب على أوجهها، ولا نكاد نقع على أثر للمعنى في الاحتجاج لأيّ من الوجهين.

(25) الأشباه والنظائر 2/ 9، والترقيم زيادة منا.

(الأوّل، والثاني، والرابع حتى التاسع، والثاني عشر)[26]. أمّا الرابع عشر، أي اختلاف صيغ الفعل باختلاف الزمان، فمشترك بين الصرفيّ والمعنويّ، أي أن المعيار المعنويّ لم يستقلّ بعلامة واحدة يختصّ بها.

وأما التطوّر الثاني البارز الذي نقع عليه في تاريخ النحو فهو حدّ النحويين الحرفَ بأنه «ما دلّ على معنى في غيره»، وقد غدت هذه العبارة أكثر العبارات شيوعًا في حدّهم الحرف. والراجح أن أوّل من أورد هذه العبارة -فيما نعلم- الزجّاجيّ (المتوفّى سنة 340 هـ) في كتابه الفريد «الإيضاح في علل النحو»[27]. وليس يعنينا في هذا المقام تأثر الزجّاجيّ أو عدم تأثّره بالمنطق الأرسطوويّ، أو العلاقة بين مصطلح «الحرف» في العربيّة والمصطلح stoicheîon اليونانيّ[28]، بل يعنينا أن نُبرز أهميّة التطوّر الذي يمثّله كلام الزجّاجيّ على الحرف في سياق كلام النحويّين على أقسام الكلم والمعنى الذي يعبّر عنه كلٌّ منها. ولعلّ النقاط التالية تُجْمِل المعالم الكبرى لهذا التطوّر :

أ - أنه مفارقٌ تمامًا لحدّ سيبويه الحرفَ باعتبار أن سيبويه اقتصر في حدّه ذاك على عنصريْن أحدهما موجب -وهو أن الحرف يجيء لمعنى- والثاني سالب- وهو أنه ليس باسم ولا فعل؛ فالسمة الأبرز للحرف عند سيبويه هو تضمّنه معنًى في حين أن سمَته الأبرز عند الزجّاجيّ وقوع معناه في غيره، كأن تدلّ «من» التبعيضيّة على تبعيض غيرها لا على تبعيض نفسها، وان تدلّ «إلى» على مُنْتَهى غيرها لا منتهاها نفسها[29]. وظاهر كلام سيبويه أن للحرف

---

(26) في هذا التقسيم أيضًا (قارن الهامش 23 أعلاه) اتّبعنا النظريّة النحويّة التقليديّة، واعينَ أن أحرف المضارعة، مثلاً، إنما هي ضمائر تتصدّر صيغة الفعل المضارع لا فرق بينها وبين تاء الفاعل أو ضمير الرفع البارز المشار إليهما في العلامات النحويّة سوى الموقع الذي يقعه كلٌّ في بناء الكلمة. فلو أردنا أن نأخذ ذلك في الحسبان لوجب أن تكون أحرف المضارعة من العلامات النحويّة لا الصرفيّة، خلافًا لما استقرّ عليه النظر النحويّ العربيّ.

(27) ص 46 والجمل ص 17. وقد انتهينا، بعد تعقّب حدود النحويين للحرف، إلى موافقة Guillaume (1988، ص 28 و 32) إلى أسبقيّة الزجّاجيّ على سائر النحاة في حدّ الحرف بأنه ما دلّ على معنى في غيره.

(28) انظر تعليقات Versteegh (1995)، ص 50-51، وبخاصة ص 68 وما بعدها، على نصّ الإيضاح للزجّاجيّ في «باب معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف»، ورأي Guillaume (ص 34-35)، إذ يذهب إلى أن الزجّاجيّ إنما تعمّد أن يأتي في حدّه أقسامَ الكلم بما يتميّز به عن المناطقة وأنه صدر في شروحه عن تأكيد على «أوضاع النحويّين» باعتبارها متميّزة عن معايير أهل المنطق.

(29) الإيضاح ص 54.

معنى في نفسه[30]، فلو أراد أن يُثْبت للحرف معنى في غيره لقال ذلك صراحةً، كما ذكرنا سابقًا. أما تأويل بعض النحاة كلامَ سيبويه تأويلاً يفضي إلى «أنه أراد : جاء لمعنى في الاسم والفعل»[31]، أو تعيين بعضهم معانيَ الحرف التي أرادها سيبويه بذكر بعض وظائفه في التركيب[32]، فواضح التكلُّف ولا يغيّر في مراد سيبويه شيئًا. وإذ أضحى حدُّ الحرف كما جاء عند الزجّاجيّ هو الأكثرَ شيوعًا في المؤلّفات النحويّة، لم يَعُد الحدُّ الذي أورده سيبويه موضعَ تقبُّل عند النحاة بعد ذلك، وإن كنّا لا نكاد نراهم يتصدَّون لردّه أو نقده.

ب - أنه جعل معيار الحرف معنويًا -وإن كان ذلك ينفي دلالته على المعنى في نفسه وإثباتها في غيره- وهو المعيار نفسه الذي أثبته للفعل إذ قال : «الفعل على أوضاع النحويّين ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل، نحو : قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك. والحدث المصدر ؛ فكلّ شيء دلّ على ما ذكرناه معًا فهو فعل. فإن دلّ على حَدَث وحده فهو مصدر . . . وإن دلّ على زمان فقط فهو ظرف من زمان»[33]. إلّا أنّ الزجّاجيّ لم يلتزم المعيار المعنويّ في حدّه الاسمَ بل اختار لذلك معيارًا نحويًا خالصًا، فالاسم عنده «ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعًا في حيّز الفاعل أو المفعول به»[34]. أما اجتنابه حدَّ الاسم بأنه «صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى غير مقرون

---

(30) ممّا يعزّز رأينا هذا أن أبا الحسن الأشعريّ، في معرض جداله أحد النحاة، نقل عنه قوله إن المراد بأن الحرف جاء لمعنى أنه إنما جاء لمعنى في غيره لا نفسه، ثم ما لبث الأشعريّ أن أردف معلّقًا (ويحتمل النصرَ أن يكون الكلام لذاك النحويّ، وموضع الحجّة فيه واحد) : «وإن كان ليس في الكتاب كذلك» ! ثم قال: «والظاهر من هذا الكلام : جاء لمعنى، وليس في الكتاب : في غيره». انظر : إصلاح الخلل ص 31.

(31) انظر، مثلاً : النكت في تفسير كتاب سيبويه 1/ 102.

(32) مثال ذلك أن السيرافي (شرح كتاب سيبويه 1/ 20-21) يعيّن «المعاني» التي تجيء لها الحروف بذكره وظائف الحرف التركيبيّة، ومنها أنه يجيء للإشراك بين اسمين أو فعلين ؛ وانه يدخل لعقْد الجملة، كحرف الشرط الذي تنعقد به جملة فعل الشرط بجملة جواب الشرط؛ وأنه يعيّن الاسم أو الفعل، كحرف التعريف والسين وسوف. أما قوله إن من «معاني» الحرف أن يؤكّد الاسم والفعل -نحو «إنّ» ونوني التوكيد- أو أن يدخل لإخراج الكلام الواجب إلى غيره -مثل حروف الاستفهام - فهو أقرب إلى ارتباط معنى الحرف بسائر أقسام الجملة منه إلى معنى الحرف بذاته. ومن المحتمَل أن يكون السيرافيّ قد حاول أن يجتنب مخالفةَ سيبويه، فاكتفى بأن بيّن طَرَفًا من وظائف الحرف التركيبيّة وإفادته توكيدَ الجملة أو الاستفهامَ عنها، ولم يبيّن كيف يكون معنى الحرف في نفسه لا في غيره.

(33) الإيضاح ص 52-53.

(34) نفسه ص 48.

بزمان» فمردّه إلى أنه من كلام المنطقيين وأنه «ليس . . . من ألفاظ النحويّين ولا أوضاعهم . . . وإن كان قد تعلّق به جماعةٌ من النحويّين». إنّ اجتناب الزجّاجيّ حدَّ المنطقيّين قد فوّت عليه وحدة المعيار في كلٍّ من الأقسام الثلاثة، وأفضى ذلك إلى تأثّر النحاة من بعده بهذا النموذج القائم على تفاوت المعايير بين الأقسام جميعًا.

ج - أنّه مهّد السبيل للنقاش النحويّ في مكْمَن المعنى وعلاقته بالمسمَّيات والتراكيب على حدٍّ سواء، وذلك انطلاقًا من ضرورة التفرقة بين الأقسام الثلاثة في طبيعة دلالتها على المعنى التماسًا للتفرقة بين ما دلّ على معنى «في نفسه» أو «في غيره». ومهما يكن من أمر اختلاف النحويّين في المسائل المتفرّعة عن قضية المعنى، ومن تفاوت حججهم في تلك المسائل، فقد انصبّ جهدهم على تبيان الفرق بين أن يكون المعنى في اللفظ نفسه أو في غيره. ولعل في ما أورده أصحاب المطوّلات النحويّة من المتأخّرين، كابن يعيش والاستراباذيّ والسيوطيّ[35]، من شروح تتعلّق بهذه المسائل ما يُظهر الأثر الكبير الذي أحدثه في الفكر النحويّ وجوبُ التفرقة بين الأقسام النحويّة من حيث المعيار المعنويّ الذي قوامُه إما العبارة : «في نفسه»، أو نظيرُها : «في غيره». ومن الآراء التي يتكشّف عنها هذا المبحث والتي نشأت في كنف هاتين العبارتين ما يحاول أن يشكّك في بعض المسلّمات ؛ ونذكر منها ثلاثة، أوّلها أنه قد نُسب إلى ابن النحّاس (المتوفّى سنة 698 هـ) خرقه إجماع النحاة إذ ذهب إلى أن «الحرف يدلّ على معنى في نفسه، قال : لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغةً فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغةً كان كذلك، وإن خوطب به من يفهمه فإنه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغةً كما إذا خوطب بهل من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف». ويخلص ابن النحّاس إلى التفرقة بين الحرف وبين الاسم والفعل من جانب فرعيّ، ذلك «أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتمُّ من المفهوم منه حال الإفراد، بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الإفراد»[36]. والثاني ماهو، على حدّ قول السيوطيّ، «أغرب من ذلك»،

(35) انظر : شرح المفصل 8/ 2-5، وشرح الكافية 1/ 6-7، والهمع 1/ 4، والأشباه والنظائر 1/ 2-4.

(36) الهمع 1/ 4؛ وانظر : الأشباه والنظائر 2/ 4 و3/ 2. وقد ذكر السيوطيّ أن أبا حيّان تابع ابن النحّاس في رأيه هذا.

يعني ما نُسب إلى الشريف الجرجاني (المتوفى عام 1110 هـ) من إنكاره أن يكون للحرف معنى أصلا، لا في نفسه ولا في غيره[37]. أما الرأي الثالث فمتضمَّن عَرَضًا في كلام نَسَبُه ابن يعيش إلى أبي عليّ الفارسيّ (المتوفَّى سنة 377 هـ)، وهو قوله : «من زعم أن الحرف ما دلّ على معنى في غيره، فإنه ينبغي أن تكون أسماءُ الأحداث كلُّها حروفًا لأنها تدلّ على معان في غيرها»[38]. وقد يدفعنا الشك في صحة النقل عن أبي عليّ إلى إهمال هذا النصّ، ولا سيّما أننا نقع في مؤلّفات أبي عليّ نفسه على ما يناقضه، إذ يقول في المسائل العسكريّات : «وأمّا الحرف فما يدلّ على معنى في غيره» [39]، وهو خلاف ما ينقله عنه ابن يعيش. إلا أن ما يعزّز صحّة نقل ابن يعيش أن أبا عليّ صرّح في موضع آخر ممّا وصلنا من كتبه بأنّ الاسم كالحرف «يدلُّ على معنى في غيره»، وإن افترقا في «جواز الإخبار عن الاسم وامتناع الإخبار عن الحرف»[40]. ومهما يكن من شيء، فالثابت أن الجدل في مكْمَن المعنى - بسبب من حدّ الحرف بأنه ما دلّ على معنى في غيره- قد أدّى إلى وعي أكبر عند النّحاة لمركزيّة المعنى في أيّ تقسيم للكلم، وإلى نشوء آراء مخالفة لإجماع النحاة. ولا ريب أن أهل الجدل قد كان لهم أثر بارز في النقاش الدائر حول المعنى وأقسام الكَلِم، وقد يكون رأي أبي عليّ الفارسي عن دلالة الاسم على معنى في غيره صَدًى لرأي أبي الحسن الأشعريّ (المتوفَّى سنة 324 هـ) الذي وصفه البطليوسي بأنه «يفتخر بعلم الجدل ويعيب صناعة النحو»، إذ روى أنه قال لنحويّ كان يذكر أقسام الكلم وعلاقتها بالمعنى : «ألسنا نجد في الأسماء ما لا يدلّ على معنى في نفسه، كوجوده في الحروف ؟ فالواجب عليكَ أن تُلحقه بالحروف دون الأسماء» واحتجّ على ذلك بـ «أيّ»، وهي اسم عند النحويين، فهي مثل «مِن» في أنها «لا تدل على شيء إلا باقترانها بموضوع»[41].

(37) الأشباه والنظائر 3/ 4.

(38) شرح المفصّل 8/3.

(39) المسائل العسكريات ص 30. أما في الايضاح العضديّ (1/ 63) فحدّ أبو عليّ الحرف بأنه «ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وظاهر كلامه في هذا النصّ أن معنى الحرف في نفسه، وإلا لكان أردف حدّه بعبارة «في غيره». وجليٌّ أن في موقف أبي عليّ اضطرابًا تشهد به مؤلّفاته التي رجعنا إليها.

(40) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص 210.

(41) إصلاح الخلل ص 31-32.

ومحصّلة الأمر أن النظريّة النحويّة العربيّة، كما يرى Weiss[42]، سلكت سبيلين أو منهجين اثنين للتفرقة بين أقسام الكلام، أولّهما إثبات «العلامات» أو «الخصائص» التي تتحصّل باستقراء المادّة، ومن أمثلتها بيت الألفيّة الذي ذكرناه في مطلع بحثنا، وفيه علامات يتميّز بها الاسم عمّا عداه. أما السبيل الثاني فهو السبيل العقليّ[43] القائم على المنطق لا على الاستقراء، ولعلّ أخصر ما يعبّر عن خلاصته قول ابن هشام إن «الكلمة إن دلّت على معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلّت على معنى في نفسها، فإن دلّت على زمان محصّل فهي الفعل، وإلاّ فهي الاسم»[44]. وجليّ أن في كلام Weiss تبسيطًا يُسقط التداخل بين هذين السبيلين أو المنهجين، وقد سبق أن ذكرنا أنّ النظريّة النحويّة توصّلت إلى التفرقة بين الأقسام الثلاثة باعتمادها معيار المعنى، إلا أن ذلك المعيار -عند من اعتمده من النحاة- لم يكن خالصًا من العلامات والسمات التركيبيّة لكلّ قسم، فكانت شريكًا للمعنى في معظم الأحوال. ولا ريب أن في ما سبق تبيانه دليلاً واضحًا على أن النظريّة النحويّة لم تستثمر المعنى استثمارًا تامًا في مبحث أقسام الكلم، ويبدو أن ذلك كان حافزًا لبعض العلماء على استكمال النظر في دور المعنى في هذه الأقسام وجعله عنصرًا أوحد في التفرقة بينها[45].

ثانيًا : في نظريّة علم الوضع :

يعود الفضل الأكبر في التوسّع في دراسة المعنى للتفرقة بين أقسام الكلم بما يقرب أن يكون نظريّة متكاملة إلى عبد الرحمن بن أحمد عَضُد الدين الإيجيّ (المتوفّى سنة 756 هـ)، صاحب الرسالة العضديّة، أو رسالة الوضع،

(42) انظر Weiss (1976)، ص 23 و24.

(43) ينسب Weiss (ص 24) استخدم كلمة «عقليّ» في وصف هذا السبيل إلى محقّق «قطر الندى» لابن هشام، أي محمد محيي الدين عبد الحميد. والصواب أن الكلمة وردت في نصّ لابن هشام نفسه (شرح شذور الذهب ص 14) في نقله عن ابن الخبّاز قوله : «ولا يُختصر انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عقليّ، والأمور العقليّة لا تختلف باختلاف اللغات».

(44) شرح شذور الذهب ص 14.

(45) شبيه هذا الأمر في تاريخ النحو العربيّ بالعلاقة بين النحو والبلاغة : فبعد أن بالغ النحويّون في عنايتهم بالجانب الشكليّ للتركيب، أي بالألفاظ وإعرابها، وأعرضوا إلى حدّ كبير عن النظر في معاني النحو وأسرار النظم، تنكّب البلاغيّون -ولا سيّما منهم عبد القاهر الجرجانيّ المتوفّى سنة 471 هـ- سبيلَ البحث عن المعاني استكمالاً لعمل النحويّين وسدًّا للثغرات التي أهملوها في دراستهم. انظر تفصيل ذلك في Baalbaki (1983)، ص 3-23.

وإلى شرّاح رسالته وأصحاب الحواشي على شروحها. وقد تنبّه Weiss [40] إلى أهميّة «علم الوضع» في دراسة أقسام الكلم، وأصاب في اعتباره توسيعًا للمنهج العقليّ الذي اختطّه بعض النحويّين. أما غرضُنا نحن في الإشارة إلى علم الوضع ومنهج أصحابه الوضعيّين في دراسة الكلام وما يتألّف منه فغرض مقارن فحسب، إذ إننا سنحاول أن نرصد المعالم الكبرى لهذا المنهج في استناده إلى المعنى في دراسة قضيّة نحويّة أساسًا، وما يمثّله ذلك من تطوّر قياسًا على ما عُهد في الدراسة النحويّة التقليديّة. ولأن المقام لا يحتمل البسط والتفصيل فسوف نكتفي -كما ذكرنا- بالأبرز الأبرز دون الغوص على التفاصيل. ولذلك سوف نستخدم نصًّا واحدًا في علم الوضع باعتباره ممثّلاً لهذا النوع من التأليف، وقد اخترنا نصًّا لعلاء الدين عليّ بن محمّد القَوْشَجيّ[47] (المتوفّى سنة 879 هـ) يمتاز بأنه مقسَّم على جملة من التنبيهات يتناول في كل منها جانبًا من جوانب المعنى، وبأن مادّته تشمل القضايا الأساسيّة التي عُني بها أصحاب علم الوضع.

ولعلّ في المسائل الكبرى التي عُني بها الوضعيّون، وفي آرائهم فيها، ما يوضح الفرق بينهم وبين النحويّين في طبيعة دراستهم لأقسام الكلم. ونُجمل تلك المسائل في النقاط الخمس التالية :

(1) أنّ المعنى في هذا النوع من البحث هو المعيار الأوحد للتفرقة بين الأقسام الثلاثة : فالاسم ما كان «معنى مستقلاً بالمفهوميّة»، والفعل «وإن كان تمام معناه غيرَ مستقلّ بالمفهوميّة غيرَ صالح للحكم عليه أو به إلا أن جزء معناه، أعني الحدث، مستقلٌّ بالمفهوميّة»، والحرف «ما دلّ على معنى في غيره»[48].

(2) أنّ أقسام الكلام، وإن كانت ثلاثيّة في وصفها الأعمّ، تنقسم

---

(46) انظر مقالتيْ Weiss (1976، وبخاصّة ص 24) و (1987).

(47) هذا النصّ واحد من خمسة نصوص مخطوطة جُمعت بعنوان «مجموعة حواش على رسالة في الوضع»، في مكتبة يافث (الجامعة الأميركية في بيروت). وقد نُسب النصّ في هذه المجموعة إلى أبي القاسم الليثيّ المتوفّى سنة 888 هـ. والصواب أن النصّ لعليّ بن محمد القَوْشَجيّ المتوفّى سنة 879، وعنوانه «شرح الوضعيّة» (انظر الفهارس التي وضعها R.Mach للمخطوطات العربيّة في مكتبة جامعة برنستون، ص 20، الرقم 3424)، وهو ما تدلّ عليه صفحة عنوان المجموعة. ونشير إلى أن النصّ قد يُنسب أحيانًا لأبي القاسم السمرقنديّ المتوفّى سنة 888 هـ (ولعله الليثيّ نفسه)، وكذا نسبته في نشرة المطبعة الجماليّة عام 1911 ؛ انظر فهارس Mach، وWeiss (1976)، ص 28، الهامش 1.

(48) شرح القوشجيّ، الورقة 8 أ-ب.

أقسامًا أخرى بحسب معانيها. ومَرَدُّ عدم التناقض بين الأمرين أن التفريعات التي لاحظها الوضعيّون إنما هي تفريعات على الاسم فحسب، فذلك يُبقي القسمة الثلاثيّة قائمةً ويجعلها محورًا للشرح والتفصيل. ويجعل القوشجيّ، شأنُه في ذلك شأن الايجيّ واضع هذا العلم، أقسام الكلم تسعةً، اثنان منها الفعل والحرف، والباقيات كلها تفريعات على الاسم تقوم مقامه وهي : اسم الجنس، والمصدر، والمشتقّ، والعلم أو الشخص، واسم الإشارة، والمضمر، والموصول [49]. وعلاوةً على ذلك، يقسّم القوشجيّ المشتقّ إلى ما «يعبّر قيام ذلك الحدث من حيث الحدوث، وهو اسم فاعل؛ أو الثبوت، وهو الصفة المشبّهة ؛ أو وقوع الحدث عليه، وهو اسم المفعول ؛ أو كونه آلة لحصوله، وهو اسم الآلة ؛ أو مكانًا وقع فيه، وهو ظرف المكان؛ أو زمانًا، وهو ظرف الزمان ؛ أو يعبّر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره، وهو اسم التفضيل»[50]. صحيح أن هذه الفروع جميعًا قد لحظها النحويّون ودرسوها، إلا أنها مُثْبتة في علم الوضع باعتبار معانيها، ومندرجة في قسمتها باعتبار علاقتها المعنويّة بالحدث واستقلالها بالمفهوميّة، لا من حيث أنّها أنواع صرفيّة تكاد دراستها تنحصر في قضايا الشكل. وفي حين أن علم الصرف يُعنى بالكلمة المفردة خارج السياق، عُني علم الوضع بهذه الأنواع الصرفيّة من حيث دلالتُها على معان مرتبطة بالحدث، فهو وإن لم يُخرجها من الإطار العامّ الذي حَصَرها فيه علمُ الصرف وسّع مجال النظر فيها حين قَرَنها بمفهوم الحَدَث فاتّخذت منحى دلاليًا ينضاف إلى بنيتها الصرفيّة.

(3) أنّ كون الاسم «مستقلاً» بالمفهوميّة يعني أنه «ملحوظ قصدًا وبالذات»، خلافًا للحرف باعتباره «لا يكون ملحوظًا قصدًا بل يكون ملحوظًا تَبَعًا، وأنه وسيلة إلى ملاحظة غيره». ولأن هذا الفرق «لا يتّضح غايةَ الايضاح إلا بتمهيد مقدّمة» يفرّق القوشجيّ بين المعاني، فهي «قد تكون ملحوظة قصدًا وبالذات، وقد تكون ملحوظة غير مقصودة بذواتها بل على أنها آلة لملاحظة غيرها ومرآه لمشاهدة ما سواها ؛ وهي باعتبار الأوّل مستقلّة

---

(49) شرح القوشجيّ، الورقة 3 أ -ب، و6 أ. وقارن Weiss (1976)، ص 25. والأقسام التسعة المذكورة أعلاه تنقسم، باعتبار مدلول اللفظ، إلى قسمين : «ما مدلوله كليّ، وما مدلوله مشخّص؛ وتقسيم الأوّل منه إلى اسم جنس ومصدر وإلى مشتقّ وفعل، وتقسيم الثاني إلى العَلَم والحروف والضمير واسم الإشارة والموصول». انظر : الورقة 4 ب.

(50) نفسه، الورقة 3 ب.

بالمفهوميّة والتعقّل وصالحة لأن يُحكم عليها وبها، وباعتبار الثاني غيرُ مستقلّة بالمفهوميّة وغير صالحة ليُحكم عليها وبها»[51]. المعيار إذن معنويّ دلاليّ وقوامُه التفرقة بين المفهوميّة المستقلّة بذاتها والمفهوميّة غير المستقلّة بذاتها، أي المفتقرة إلى ما سواها. وانطلاقًا من هذا يمكن إدراك الفرق بين المعنى الذي يعبّر عنه لفظ «الابتداء»، مثلاً، والمعنى الذي يتعلّق به الحرف «مِنْ» (وهو عند النحويّين «الابتداء الغاية في الأماكن»[52]). فمعنى «الابتداء» مستقلٌّ بالمفهوميّة صالحٌ لأن يُحكم عليه وبه، فلفظ «الابتداء» إنما «يلزم إدراك متعلّقه منه» لأنه معنى مقصود بذاته. أما «مِنْ» في نحو: «ابتداء سَيْري من البصرة» فإنه «غير مستقلّ بالمفهوميّة غيرُ صالح لأ[ن] يُحكم عليه أو به، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة مِنْ»، وذلك أنه «حالةٌ بين السير والبصرة» و«آلةٌ لمعرفة حالهما ومرآةٌ لمشاهدتهما على هيئة الانضمام والارتباط»[53]. وبعبارة أخرى، يعبّر الاسم عن معنى الابتداء بذاته ويلاحظه العقل قصدًا وبالذات، في حين أن الحرف لا يُدرك معناه إلا بإدراك متعلّقه. ولا ريب أن في تناول الوضعيّين لهذه الفروق المتعلّقة بمكمن المعنى ما ينقل الناحية المعنويّة التي ألمح إليها النحاة في قولهم إن الاسم ما دلّ على معنى في نفسه، إلى آفاق أرحب، ويلحظ للمتكلّم دورًا أساسيًا في تعيين هذه الفروق، وهو دور الإدراك لما يُقصد معناه لنفسه أو لأمر خارج عنه، أي أن للمتكلّم «منظورًا»[54] يحكم من خلاله على استقلاليّة المفهوم أو عدم استقلاليّته.

(4) أنّ حدّ النحاة الفعل بأنه «ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»[55] قد غيّره علماء الوضع تغييرًا شبه كلّيّ. وقد نبّه القوشجيّ على أن هذا الحد ليس بمانع لأنه يَصْدُق على اسم الفاعل وليس بفعل. إلا أن خلاف علماء الوضع مع النحاة في حدّ الفعل أبعدُ من هذا التنبيه التفصيليّ، فهم يخالفونهم في جوهر مفهومهم للفعل فينفون أن تكون دلالة الفعل، أي مجموع معناه، قائمة في نفسه، ويجعلون الدلالة على الزمان واحدة من

---

(51) نفسه، الورقة 7 ب و 8أ.

(52) هذه العبارة لسيبويه في كتابه 1/ 307، وعنه أخذها معظم النحويّين. وانظر كتب حروف المعاني لمزيد من التفصيل؛ مثلاً: رصف المباني ص 322، والجنى الداني ص 308.

(53) شرح القوشجيّ، الورقة 8 أ-ب.

(54) قارن Weiss (1976)، ص 26 و32-33 حيث يتحدّث عن هذا المنظور perspective ويرى أن علم الوضع يستند إليه في تقسيم الكلم أكثر مما يستند إلى مقولات عقليّة.

(55) هذا هو الحدّ الذي نقله القوشجيّ عن النحاة؛ انظر الورقة 9 ب.

مكوّنات الفعل الدلاليّة فحسبُ. فالفعل «قام» مثلاً «يدلّ على حدث وهو القيام، وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله... إلاّ أن أحدهما متعيّن بدلالة اللفظ، والآخر وإن كان متعيّنًا في نفسه بوجه ما ملحوظًا بذلك الوجه وإلاّ لما أمكن إيقاع تلك النسبة، لكنّ اللفظ لا يدلّ عليه، فلا يتحصّل هذا الجزء إلا بملاحظة الفاعل فلا بدّ من ذكره»(56). ومُؤدَّى ذلك أنّ حدّ الفعل هو «ما دلّ على حدث ونسبة إلى موضوع ما وزمانها» (57). وهذه النسبة قائمة بين الحدث -ومرجعُها إلى أن الفعل مأخوذ من المصدر- وهو المنسوب، وبين الذات، وهو المنسوب إليه : فأمّا الحدث فدلالته في اللفظ، أي في أصوله الثلاثيّة (أو غيرها) التي اشتُقّ منها، وهو بهذا الوجه مستقلّ بالمفهوميّة. إلا أن هذا الاستقلال قد أصاب الفعل في جزء واحد من معناه - أي في الحدث- وأمّا باعتبار مجموع معناه فهو غير مستقلّ بالمفهوميّة لأن جزءًا آخر من معناه- وهو النسبة بين الحدث والذات- لا تتمّ إلا بذكر الفاعل. وتأسيسًا على هذا يقع الفعل في منزلة بين منزلتَي الاسم والحرف، فهو من حيث الحدثُ شبيهٌ بالاسم في استقلاله بالمفهوميّة، ومن حيث أنه مسند إلى شيء آخر -هو الفاعل- شبيهٌ بالحرف لأنه محكوم بذكر ذلك الآخر أي أنه فاقدُ استقلاله خلافًا للاسم الذي ليس له محكومًا على هذا الوجه. وعلى هذا التأويل يكونَ المعنى هو المعيارَ المعتمدَ عليه في التفرقة، بل يكون هو الفيصلَ بين استقلال المفهوميّة وعدم استقلالها.

(5) أن معنى القول في الحرف إنه «ما دلّ على معنى في غيره» -وهو حدٌّ يشترك فيه أهل النحو وأهل علم الوضع- يجيء في نظريّة الوضع ضمن سياق عامّ في تعيين الدلالات وتحديد مدى استقلاليّتها، وأنّ مَدار البحث في حدّ الحرف هو تبيان معنى قولنا «في غيره»، كما أن مدار البحث في الاسم والفعل هو تبيان أن الأوّل مقصود بالذات وأن الثاني مقصود بالذات في مكوّن واحد من مكوّناته فحسبُ. وإيضاحًا للمراد بأن معنى الحرف في غيره نقع عند أصحاب الوضع على شروح أشدّ وضوحًا ودقّةً من شروح النحويّين. ففي هذه المسألة يقول القوشجيّ إن معنى الحرف «حاصلٌ في غيره، أي باعتبار متعلّقه لا باعتباره في نفسه. فقد اتّضح أن ذكر متعلّق

(56) نفسه، الورقة 9 أ.

(57) نفسه، الورقة 9 ب. وبهذا الحدّ تتمّ التفرقة بين الفعل و(الاسم) المشتقّ، لأن الحدث هو أول ما يُعتبر في مفهوم الفعل، في حين أنّ اسم الفاعل ليس كذلك «لأنه يدلّ على ذات ونسبة الحدث إليه، فالملحوظ في الفعل أوّلاً الحدث، وفي المشتقّ الذات».

الحرف إنما وجب ليتحصّل معناه في الذهن، إذ لا يمكن إدراكه بإدراك متعلّقه، وهو آلةٌ لملاحظته لأن الواضع اشترط[58] في دلالته على معناه الإفراديّ ذكرَ متعلّقه، ولو لم يشترط ذلك لأمكن فهم معناه والحكم عليه وبه في نفسه..». وقد مرّ في (3) أعلاه الفرق بين لفظَي «الابتداء» و«من»، فالحرف آلة لإدراك غيره، والفرق بينه وبين الاسم كالفرق بين ما هو مُبْصَر بالذات مقصود بالإبصار وما هو مُبْصَر تَبَعًا على أنه آلة لإبصار غيره. ويورد الليثيّ مَثَل المرآة : «فإنك إذا نظرتَ إليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصور فإن قصدتَ إلى مشاهدة الصورة فالمرآة في تلك الحالة مبصَرة أيضًا، لكنّها غير مبصَرة قصدًا بل تَبَعًا، ولا يمكن لك أن تحكم عليها وبها كما يمكن للصورة، وإن قُصد إلى مشاهدة المرآة نفسها تكون صالحة لأن يُحكم عليها أو بها وتكون الصورة مبصَرة تَبَعًا غيرَ محكوم عليها أو بها»[59]. بذا ينجلي معنى عدم الاستقلال بالمفهوميّة في الحرف ومعنى العبارة القائلة إن معناه في غيره.

وينهج الوضعيّون في دراسة الحرف نهجًا مقارنًا يُظهر علاقته بسائر أقسام الكلم. وملاحظاتهم، على تفرّقها في مواضع مختلفة من بحثهم، تتّسم بالعناية بالمعنى باعتباره الفيصل في التفرقة بين الألفاظ. فالحرف عندهم، وإن انفرد بعدم استقلاله بالمفهوميّة، لا يستقلُّ بأشياءَ يشارك فيها سائر أقسام الكلم، سواءٌ في ذلك القسمان الآخران في القسمة الثُّلاثيّة، والأقسام الأكثر تفصيلاً في القسمة التُّساعيّة المذكورة أعلاه. ويمكننا تجزئة المسألة على الوجه التالي :

أ- الحرف والاسم : يشارك الحرفُ إحدى حالات الاسم التركيبيّة وهي ملازمةُ بعضِ الأسماء الإضافة[60]. ووجه الشبه بينهما إنما هو «التزام ذكر المتعلّق في الاستعمال»[61]، غير أن هذا الشبه لا يمسّ جوهر الفرق بين

---

(58) في الأصل (الورقة 8 ب) : «لا لأن الواضع اشتراط»؛ تحريف.

(59) نفسه، الورقة 8 أ.

(60) جعل النحويّون هذه الأسماء قسمين، أولهما ما يلزم الإضافة لفظًا ومعنى، وثانيهما ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ. فمن الأول ما لا يضاف إلا إلى المضمر (كوحدكَ وسَعْدَيْكَ ولبّيك)، ومنها ما لا يضاف إلا إلى الجملة (كحيثُ وإذا)، ومنها ما لا يضاف إلا إلى المعرفة (ككلا وكلتا)، وبعض الظروف والأسماء (كعند، ولدى، وسوى، وقُصارى). أما ما يضاف معنى دون لفظ فأيٌّ في نحو «أيٌّ عندك»، وغيرُ وقبلُ وبعدُ وحسبُ وأولُ الخ حين تُبنى على الضمّ ويُنوى معنى ما تضاف إليه دون لفظه، نحو : من قبلُ ومِن بعدُ. انظر : شرح ابن عقيل ص 320-328، وشرح الأشمونيّ 2/ 312-324.

(61) شرح القوشجيّ، الورقة 8ب.

الحرف والاسم، ففي حين يُشترط «ذكر المتعلّق في الحروف لأجل الدلالة»، يشترط ذكر المتعلّق في تلك الأسماء -أي المضاف إليه- «لتحصيل الفائدة». والفرق بين الأمرين كبير من حيث المعنى، فدلالة الأسماء الملازمة الإضافة هي، كدلالة سائر الأسماء، مستقلّة بالمفهوميّة، فـ«ذو» و«فوق» مفهومهما كُلّيّ، كما يقول القوشجيّ [62]، لأنهما بمعنى «صاحب» و«عُلُوّ»، ولا أثر للإضافة العارضة في معناهما. أما الحرف فغير مستقلّ بالمفهوميّة، فشَبَهُه بالأسماء الملازمة الإضافة شَبَه عرضيّ شكليّ ليس غيرُ.

ب - الحرف والفعل : لمّا كان الفعل «باعتبار مجموع معناه غير مستقلّ بالمفهوميّة»، كما مرّ في (+) أعلاه ، شاركه الحرفُ في هذا الوجه. إلا أن استقلال أحد أجزاء الفعل -أي الحدث- بالمفهوميّة يجعله «باعتبار جزء معناه محكومًا به وممتازًا عن الحرف، ولم يبلغ إلى مرتبة الاسم» [63]. والفيصل في هذا هو المعنى أو ما أسميناه «منظور المتكلّم» : فمفهوم الحرف، كمفهوم الفعل، «أمرٌ غير ثابت في نفسه بل لغيره» [64]، وهما لذلك مختلفان اختلافًا بيّنًا عن الاسم لأن مفهومه ثابت في نفسه هو لا في غيره. وإذا استلهمنا مجاز المرآة كان الاسمُ هو الصورةَ المقصودَ إلى مشاهدتها، وكان الفعلُ والحرف مُبْصَرَيْن أيضًا، ولكنّهما مُبْصَران كالمرآة تَبَعًا لا قصدًا.

ج - الحرف واسم الإشارة والمضمر والموصول : هذه الأقسام الأربعة هي الألفاظ الموضوعة لمشخَّص وضعًا عامًا، خلافًا للّفظ الموضوع لمشخّص وضعًا خاصًا، أي العَلَم. ذلك هو الشبه بين الحرف والأقسام الثلاثة الأخرى، وما وراء ذلك ففرقٌ جوهريّ يحسم أمرَه المعنى : فالحرف معناه في غيره، أي أنه «يتعيّن بانضمام ذلك الغير إليه، بمعنى أنه لا يتحصّل في الذهن ولا في الخارج بنفسه»، في حين أن الأقسام الثلاثة الباقية «مشتركة في أن مدلولاتها ليست معاني في غيرها، يعني : معاني هذه الثلاثة مشتركة بأنّ كلاً منها بتمامه معنى في نفسه ملحوظٌ قصدًا مستقلٌ بالمفهوميّة» [65]. وثمّةَ جامعٌ آخر بين اسم الإشارة والمضمر والموصول، وهي أنها جميعًا «يُحتاج حين استعمالها إلى قرينة لإفادة التعيين» [66] : فالقرينة في اسم الإشارة هي الإشارة حِسًا (أي

(62) نفسه، الورقة 11 ب.
(63) نفسه، الورقة 10 أ.
(64) نفسه، الورقة 10 ب.
(65) نفسه، الورقة 11 أ و ب.
(66) نفسه، الورقة 11 أ.

بعضو من الأعضاء المحسوسة)، وهي في الضمير الخطابُ أو غيره (أي الغيبة أو الحضور)، وفي الموصول الإشارةُ إليه عقلاً أي بما عُهد بين المتكلّم والمخاطب. وهذا الجامع غير متعيّن في الحرف. ويحسن التنبيه هنا إلى أن الوضعيّين، باحتكامهم إلى المعنى، انتهوا إلى التفرقة بين الحرف وبين الموصول، مثلاً، حتى إنهم قالوا إن الموصول عكسُ الحرف [67]. ومؤدّى ذلك أنهم خالفوا النحويّين في الشبه الذي أثبتوه للحرف والموصول باعتبار أن كليهما «مفتقر افتقاراً لازمًا» -في عبارتهم- فالموصول مفتقر إلى الصلة افتقار الجارّ إلى مجروره والجازم إلى مجزومه [68]. إن مدار الخلاف جليّ: فالوضعيّون احتكموا إلى المعنى فاثبتوا الفرق بين الحرف والموصول، واحتكم النحويّون إلى اللفظ فاثبتوا الشبه بينهما ولم يلتفتوا إلى المعنى، وهم وإن كانوا قد جعلوا الموصولات أسماء لم يُسعفهم حدُّهم الأسماءَ على أن ينتهوا إلى ما انتهى إليه الوضعيّون في هذه المسألة لأن المعنى لم يكن دأبهم وغايتهم في التفرقة بين أقسام الكلم المختلفة[69].

ثالثًا: آراء السهيليّ في المعنى وأقسام الكلم

نقتصر في هذا الجزء من البحث على وقفة سريعة نخصّ بها أبا القاسم السهيليّ (المتوفّى سنة 581 هـ) باعتباره أحد ألمع النحاة العرب قاطبةً وإن لم يكن قد نال حقَّه من التقدير لدى النحاة من بعده وحقَّه من الدراسة لدى المعاصرين. والذي حدانا على أن نؤخّر هذه الوقفة إلى القسم الثالث، أي إلى ما بعد الكلام على الوضعيّين، وهم متأخّرون عن السهيليّ زمنًا، أن آراء السهيليّ لم تحظ بأن تتابَعَ فتكونَ مذهب جماعة من العلماء يتبنَّونه ويذبّون عنه، خلافًا لما عليه الحال في علم النحو وعلم الوضع. نعم، لقد تنبّه نفرٌ من النحويّين إلى تفرّد السهيليّ بجملة من آرائه، فقال عنه اليمانيّ إنه «كان صاحب اختراعات واستنباطات» [70]، ووصفه الفيروزابادي بقوله: «صاحب

(67) انظر التنبيه السابع في نصّ القوشجي، الورقة 10 أ.

(68) هذا «الافتقار» هو ما يعلّل به النحويّون بناء الموصول - وهو اسم- كما تُبنى الحروف. انظر: شرح ابن عقيل ص 32-33، وشرح الأشموني ص 21-22.

(69) ممّا يؤكد هذا الرأي أنّ النحويّين كثيراً ما يقولون إن الموصول، كالحرف، لا يدلّ على معنى في نفسه لأنه لا بدّ من كلام بعده (انظر مثلاً: أسرار العربية ص 88، وشرح المفصّل 3/ 130). هم لم يفرّقوا إذن بين احتياج الموصول إلى قرينة وكون معناه في نفسه، خلافًا للحرف، في حين فرّق الوضعيّون بين الأمرين لأن اعتمادهم كان على معنى كل قسم من أقسام الكلم في إطار نظريّة في المعنى متكاملة.

(70) إشارة التعيين ص 182.

الاختراعات والاستنباطات، مع فطانة فائقة وشهامة زائدة»[71]، وذهب المالقيّ إلى أبعد من ذلك فقال إنه «احتجّ بأشياء لا تطّرد على أصول النحويّين» وإن له «أشياء خرج بها عن مقاييس العربيّة أدّاه نظرُه إلى ذكرها»[72]. ولخروج السهيليّ على إجماع النحويّين ومخالفته أصولهم نجد أبا حيّان يوجّه إليه نقدًا لاذعًا ويقول : «وهذا الرجل كان شاذّ المَنازع في النحو وإن كان غيرَ مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة، وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن بن الطراوة، فإنه لم يأخذ علم النحو إلا عنه»[73]. ومهما يكن من شيء، فإن آراء السهيليّ في قضيّة المعنى عمومًا، وفي العلاقة بين المعنى وأقسام الكلم خصوصًا، وإن لم تختطّ منهجًا متلبّثًا في تاريخ الفكر النحويّ العربيّ لَمحاولةٌ جادّة لإعطاء المعنى المقام الأول في التحليل النحويّ، بعد أن كاد وَلوع النحويّين بالنواحي الشكليّة وبالعوامل اللفظيّة يودي بدور المعنى عندهم، وبعد أن تصدّى عبد القاهر الجرجانيّ لهذه النزعة عند النحاة وأبرزَ أهميّةَ «معاني النحو» في فهم التركيب[74].

وقد كنّا حاولنا، في دراسة سابقة، أن نثبت أن السهيليّ قد وسّع العوامل المعنويّة بعد أن قصرها النحويّون، أو كادوا [75]، على عاملين اثنين هما عامل الرفع في المبتدأ (أي الابتداء)، وعامل الرفع في الفعل المضارع (أي تعرّيه من العوامل اللفظيّة مُطْلَقًا). وممّا نرى أنه زاده على ذينك العاملين عوامل الفاعل، والمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والحال، والنعت، والمعطوف، والقصد ؛ وهذا الأخير ممّا أفاده السهيليّ من ابن الطراوة، وعمادُه المعنى كما يدلّ عليه اسمه [76]. ومن هنا فإن عناية السهيليّ

(71) البُلغة ص 122.

(72) رصف المباني ص 338 و339.

(73) النصّ منقول عن أبي حيّان في الأشباه والنظائر 3/ 11. والصواب أن للسهيليّ شيوخًا آخرين منهم ابن السِّيد البطليوسي وابن الرمّاك وابن باذش. انظر Baalbaki (1999)، ص 25، الهامش 1، و ص 48-49 ؛ وانظر أيضًا : «أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو» ص 32-35.

(74) انظر رأينا القائل إن الجرجانيّ هو أحد المصادر التي منها استلهم السهيليّ آراءه، في Baalbaki (1999)، ص 49-54.

(75) نشير بقولنا : «أو كادوا» إلى آراء فرديّة نُسبت إلى بعض النحويّين الذين زادوا عواملَ معنويّة على الابتداء ورافع الفعل المضارع. من ذلك، مثلاً، قول الفرّاء إن ناصب الفعل المضارع هو «الخلاف»، وهو عامل معنويّ، وقول خلف الأحمر إن عامل المفعول هو معنى المفعوليّة. انظر هذه الآراء الفرديّة في الأشباه والنظائر 1/ 244-245.

(76) انظر في هذه العوامل جميعًا Baalbaki (1999)، ص 29-30 (ومنها : القصد، ص 30-37).

بإظهار دور المعنى في أقسام الكلم. وبعد ذلك في نظريّة العمل برُمّتها. إنما هي امتداد لتقصّيه العوامل المعنويّة، أو أن كلا الاتجاهين عنده يؤسّس لنظريّة في المعنى وعلاقته بالتحليل النحوي مفارقة للنظريّة النحويّة العامّة مفارقةً بيّنة.

إن أبرز ما يخالف فيه السهيليُّ النحويّين هو قوله إن «الفعل لا يدلّ على معنى في نفسه» [77]. وإذ كان الحرف عنده أيضًا لا يدلّ على معنى في نفسه صار الاسم وحده، من بين أقسام الكلام، ذا معنى في نفسه: «وإنما الذي له معنى على الحقيقة هو الاسم» [78]. وملخّص حجّته في ذلك أن المصدر إذا أُخبر عنه كان الاسمُ الذي هو فاعلٌ له مخفوضًا مضافًا إليه، نحو: «أعجبني خروجُ زيد»، فلما أرادوا الإخبار عن الاسم الفاعل للحدث لم يكن جائزًا أن يبقى مخفوضًا، وكان حقُّه الرفع، ولم يجز أن يُدخلوا عليه حرفًا يدلّ على أنه مُخْبَر عنه لاستحالة انفصاله عن الحدث في اللفظ. . . «ولما بطل جعل الاسم مُخْبَرًا عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله، وبطل إدخال حرف يدلّ على كونه مُخْبَرًا عنه، لم يبق إلا أن تشتقّ من لفظ الحدث لفظًا يكون كالحرف في النيابة عنه، دالاً على معنى في غيره، ويكون متّصلاً اتّصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل . . .»[79]. ويرى السهيليّ أن لفظ الفعل يدلّ على المصدر والفاعل والمفعول به[80]، غير أن من الواضح أن هذه دلالة في الفعل على غيره، أي أن الفعل ليس له معنى على الحقيقة لأنه يدلّ على شيء متعلّقٍ به خارجٍ عنه. موقف السهيلي هذا مخالف لإجماع النحاة لا في ظاهره فحسب بل في استناده إلى المعنى: فقوله باستحالة انفصال الاسم الفاعل عن الحدث في اللفظ مَرَدُّه إلى أنّ اللفظ «تابعٌ للمعنى»[81] فيستحيل فصله لفظًا. ومثلُ ذلك في الاستناد إلى المعنى قولُه إن الفعل يدل على الحدث بالتضمّن، دلالةَ «الفَرَس» على «القوائم» ودلالة «البيت» على «السقف»، واللفظ الدالّ على الحدث بالمطابقة إنما هو الضرب والقتل[82]، ومثلُه أيضًا رأيُه في دلالة لفظ الفعل على المصدر والفاعل والمفعول به[83].

---

(77) نتائج الفكر ص 68 ؛ وانظر ص 74 أيضًا.

(78) نفسه ص 74.

(79) نفسه ص 67-68.

(80) نفسه ص 387-388. وانظر أيضًا : الأشباه والنظائر 1-251.

(81) نفسه ص 67.

(82) نفسه ص 68.

(83) نفسه ص 387-388 ؛ وانظر ص 233 أيضًا.

وبالجملة، يقرّر السهيليّ أصلاً كبيراً من أصوله بعبارة مُفادها أن «الألفاظ تابعة للمعاني»[84]، وهو يحتكم إلى هذه المقولة الأساسيّة في آرائه وأحكامه. وسواءٌ أكانت الحجج التي يسوقها تأييداً لآرائه حججًا سليمةً ومقنعةً أم لا، لَمنَ اللافت حقًا صدوره فيها عن عناية فائقة بالمعنى، حتى لقد أضحى المعنى كالخيط الجامع لكثير من آرائه النحويّة ولما تفرّد به وخرج على إجماع النحاة.

ولعلّ أهمّ ما يتفرّد به السهيليّ استخدامُه المعنى أساسًا لنظريّة جديدة في العَمَل خرج فيها على مقاييس النحويّين وأصولهم. ومن المعروف في النظريّة النحويّة التقليديّة أن الأسماء تعمل لمشابهتها الأفعال (كعمل اسم الفاعل لمضارعته الفعل)، وأن الأصل في الأفعال أن تكون عاملة، وهي لذلك أقوى العوامل[85]، وأن الحروف تعمل إذا كانت مختصّة (فحروف الجرّ تعمل لاختصاصها بالأسماء، وحروف النصب تعمل لاختصاصها بالأفعال، وحروف العطف والاستفهام لا تعمل لعدم اختصاصها) [86]. وقد خالف السهيليّ النحويّين في مسلّماتهم هذه كلّها. فالفعل عنده ليس أقوى العوامل، بل إنه لا يعمل بنفسه إلا في ثلاثة أشياء هي المصدر (أي المفعول المطلق) والفاعل والمفعول، كما مرّ؛ والاسم «وجب أن لا يكون عاملاً في غيره على الحقيقة» [87]، وأما الحرف فلم يلتفت السهيليّ إلى اختصاصه [88]، بل جعل المعنى سبب إعماله أو إهماله كما يظهر أدناه.

والمعيار عند السهيليّ في نظريّته في العمل هو المعنى، وهذا المعنى قائمٌ في الفرق بين أقسام الكلم : فوجوبُ ألاّ يعمل الاسم في غيره على الحقيقة مَرَدُّه إلى أن الاسم له معنى على الحقيقة، أي إن معناه ليس في غيره ؛

---

(84) عبارة السهيليّ هذه (نتائج الفكر ص 74) تذكّر بقول عبد القاهر إن «الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة» (دلائل الإعجاز ص 258 ؛ وانظر ص 45). وانظر المقاربة بين السهيليّ وعبد القاهر في هذه المسألة في Baalbaki (1999)، ص 50-51.

(85) انظر : الهمع 1/ 94.

(86) انظر باب العامل في الأشباه والنظائر 1/ 241 وما بعدها.

(87) نتائج الفكر ص 74. ومما يستتبعه هذا الرأي قول السهيليّ إنّ المضاف إليه مجرور بالإضافة (الأمالي ص 20)، خلافًا لمن قال إن الاسم المضاف هو العامل في المضاف إليه. وقد يقبل السهيليّ أن يعمل اسم الفاعل، ولكنه يشترط لذلك أن تتقدّمه قرينة - كألف الاستفهام- يُقوّى بها معنى الفعل فيه (نتائج الفكر ص 424).

(88) من ذلك، مثلاً، أنه يعلّل عمل الحروف الناصبة والجازمة للمضارع استنادًا إلى أن اللفظ «تابع للمعنى» ثم يذكر عرضًا اختصاص هذه الحروف بالفعل ولا يجعل اختصاصها ذلك سببًا لعملها؛ انظر : نتائج الفكر ص 78-79.

ووجوبُ أن يعمل الفعل في الاسم مردُّه إلى أن الفعل يدلّ على معنى في غيره ومن ثمّ «وجب أن يكون له أثرٌ في لفظ ذلك الغير، كما له أثرٌ في معناه»[89] ؛ ووجوبُ أن يعمل الحرف مَرَدّه أن «الألفاظ تابعةٌ للمعاني، فكما تشبّث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبّث به لفظًا»[90]. ويبدو أن السهيليّ توسّع في فكرة التشبّث هذه في مبحث الحرف خاصةً لأنه اضطر إلى أن يعلّل إهمال بعض الحروف وإعمال بعضها. وخُلاصة رأيه أننا «لا نجد حرفًا لا يعمل إلا حرفًا دخل على جملة قد عمل بعضُها في بعض، وسبق إليها عملُ الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلاً لمعنى في الجملة لا لمعنى اسم مفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء أو نحوه، وذلك نحو : هل زيدٌ قائم ؟»[91]. وإلى ذلك ينظر السهيليّ في بنية الحرف، فالأحاديّ مثلاً، كهمزة الاستفهام، لا يُتوهم انقطاع الجملة عنه فلم يُعْمَل ؛ وأما ما كان من ثلاثة أحرف فصاعدًا، نحو «إنّ» فقد أعملوه إظهارًا لتشبُّثه بالتركيب الذي يليه ومنعًا لتوهّم انقطاع الجملة عنه ؛ وأما ما كان من حرفين ففيه تفصيل، ومرجع الإعمال والإهمال إنما هو المعنى في كل أداة[92].

إن عناصر المعنى التي عُني بها السهيليّ، سواءٌ في ذلك تقصّيه العواملَ المعنويّة، وحدُّه أقسام الكلم تبعًا للمعنى، وتعليلُه العملَ النحويَّ استنادًا إلى معاني تلك الأقسام (بما في ذلك مفهوما «القَصْد» و «التشبُّث»)، لَتشكّل مجتمعةً ما يقرب أن يكون عنده نظريّةً متكاملة المعالم. وقد يكون أهمّ ما في هذا أنه محاولةٌ منه لإحياء دور المعنى في الدراسة النحويّة، ولا سيّما انطلاقًا من أقسام الكَلِم، شأنها في ذلك شأنُ المحاولة التي قام بها الوضعيّون حين جعلوا المعنى محور دراستهم أقسام الكَلِم وما يتفرّع عنها من المسائل.

رمزي منير بعلبكي
الجامعة الأمريكيّة في بيروت

(89) نفسه ص 68.
(90) نفسه ص 74.
(91) نفسه ص 74 أيضا.
(92) نفسه ص 74 – 78.

المصادر والمراجـــــع

أ- بالعربيّة :

أسرار العربيّة لأبي البركات الانباريّ، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق 1957 .

إشارة التعيين في تراجم النحـــاة واللغويّيـن لليمانـيّ، تحقيق عبـد المجيـد ديـاب، الرياض 1986 .

الأشباه والنظائر في النحو للسيوطيّ، حيدر أباد 1305 - 1361 .

إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجّاجيّ لابن السّيد البطليوسيّ، تحقيق حمزة عبد الله النشرتي، الرياض 1979 .

الأصول في النحو لابن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت 1985 .

أقسام الكلم العربيّ من حيث الشكل والوظيفة لفاضل مصطفى الساقي، القاهرة 1977 .

أمالي ابن الشجريّ، حيدر أباد 1349 .

أمالي السهيليّ، تحقيق محمد إبراهيم البنّا، القاهرة 1970 .

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط 3، القاهرة 1955 .

أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، بيروت 1979 .

الإيضـــاح العضـــديّ لأبـــي علـــي الفارســـيّ، تحقيـــق حسن شاذلـــي فرهـــود، ج 1، القاهرة 1969 .

الإيضـــاح في عـــلـــل النحـــو لأبي القاســـم الزجّاجـــيّ، تحقيـــق مـــازن المبارك ، ط 3، بيروت 1979 .

بغية الوعـاة في طبقات اللغويّين والنحاة للسيوطيّ، تحقيق محـمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، بيروت 1979 .

البُلغـة في تاريخ أئمّـة اللغة للفيـروزابـاديّ، تحقيق مـحمـد المصري، دمشق 1972 .

التفسير الكبير للرازي، نسخة مصوّرة في طهران عن طبعة المطبعة البهيّة، القاهرة 1302 .

الجُمَل للزجّاجيّ، تحقيق ابن أبي شنب، باريس 1957 .

الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط 2، بيروت 1983.
دلائل الإعجاز للجرجاني، باعتناء محمد رشيد رضا، القاهرة 1331.
رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق 1975.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق رمزي منير بعلبكي، بيروت 1982.
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة 1955.
شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة 1958.
شرح الكافية للاستراباذي، نسخة مصورة في بيروت (1995) عن طبعة اسطمبول 1310.
شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي، ج 1، القاهرة 1976.
شرح المفصّل لابن يعيش، القاهرة (بلا تاريخ).
شرح الوضعية لعلي بن محمد القوشجي، مخطوط بمكتبة يافث، الجامعة الأميركية في بيروت، رقم MS 492.75 : S 562 SA.
الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت 1963.
فقه العربية المقارن : دراسات في أصوات العربية وصرفها ونحوها على ضوء اللغات الساميّة لرمزي منير بعلبكي، بيروت 1990.
في أصول اللغة والنحو لفؤاد ترزي، بيروت 1969.
في النحو العربي : قواعد وتطبيق لمهدي المخزومي، القاهرة 1966.
كتاب سيبويه، بولاق 1316.
اللغة العربية : معناها ومبناها لتمّام حسّان، ط2، القاهرة 1979.
المسائل العسكريّات لأبي علي الفارسي، تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة، عمّان 1981.
المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد 1983.

معجم الأدباء لياقوت، تحقيق إحسان عبّاس، بيروت 1993.
المقتضب للمبرّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1963-1969.
الموجز في النحو لابن السرّاج، تحقيق مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، بيروت 1965.
نتائج الفكر في النحو للسهيليّ، تحقيق محمد إبراهيم البنّا، ط2، القاهرة 1984.
«نشأة النحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه» لجيرار تروبو، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، العدد 1 (1978)، ص 125-138.
«نظرة جديدة في قضيّة أقسام الكلام : دراسة حول كتاب ابن المقفّع في المنطق» لرافي طلمون، الكرمل، العدد 12 (1991)، ص 43-67.
النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمريّ، الكويت 1987.
همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطيّ، القاهرة 1327.

ب - بالأجنبيّة :

Baalbaki, Ramzi. 1983. "The relation between nahw and balāġa : A comaprative study of the methods of Sībawayhi and Ǧurǧānī". *Zeitschrift für arabische Linguistik* 11. 7-23.

— 1995. "Reclassification in Arab grammatical theory". *Journal of Near Eatern Studies*, 54. 1-13.

— 1999. "Expanding the *maᶜnawī ᶜawāmil* : Suhaylī's innovative approach to the theory of regimen". *al-Abḥāṯ* 47. 23-58.

— 2001. "*Bâb al-fâ' [fâ'* + subjunctive] in Arabic grammatical sources". *Arabica* 48. 186-209.

Guillaume, Jean-Patrick. 1988. " 'Le discours tout entier est nom, verbe et particule' : Élaboration et constitution de la théorie des parties du discours dans la tradition grammaticale arabe". *Langages* 92. 25-36.

Gully, Adrian. 1995. *Grammar and Semantics in Medieval Arabic : A Study of Ibn-Hisham's 'Mughni L-Labib'*. Surrey : Curzon Press.

Mach, Rudolf. 1977. *Catalogue of Arabic Manuscripts (Yehuda Section) in the Garrett Collection, Princeton University Library*. Princeton : Princeton University Press.

Owens, Jonathan. 1989. "The syntactic basis of Arabic word classification". *Arabica* 36. 211-34.

Suleiman, Yasir. 1990. "Sībawaihi's 'parts of speech' according to Zajjājī : A new interpretation". *Journal of Semitic Studies* 35. 245-63.

Versteegh. Kees. 1977. *Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking*. Leiden : E. J. Brill.

— 1995. *The Explanation of Linguistic Causes : Az-Zaǧǧāǧī's Theory of Grammar*. Amsterdam / Philadelphia : John Benjamins.

Weiss. Bernard G. 1976. "A theory of the parts of speech in Arabic (noun. verb and particle) : A Study in *ʿilm al-waḍʿ*". *Arabica* 23. 23-36.

— 1987. "*ʿIlm al-waḍʿ* : An introductory account of a later muslim philological science". *Arabica* 34. 1987. 339-56.